والمأجورين · وحتى الآن لم يساهم هذا الصراع في اضعاف الحكومة او جعلها تتراجع عن قراراتها ، خاصة وان لها شريك جديد ـ الحركة الديمقراطية للتغيير ، داش ـ يؤيدها في سياستها الاقتصادية والاجتماعية ·

يتوقف نجاح السياسة الاقتصادية الجديدة ، التي اتبعتها حكومة ليكود ، على عدة عوامل غير متوفرة في الاقتصاد الاسرائيلي حاليا · فنجاحها داخليا يتوقف على تحالف تام بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية في اسرائيل وهي الحكومة والهستدروت وارباب العمل ، وعلى امكانية الوصول الى تفاهم بينهم بشأن سياسة الاجور والاسعار والضرائب ، الامر الذي يبدو بعيد المنال الآن بسبب موقف الهستدروت المعارض · كذلك يتوقف نجاح تلك الاجراءات على انتهاج سياسة مالية تجد تعبيرا لها في ميزانية السنة المقبلة · وهذا ايضا يبدو صعب التحقيق ، اذ يتوقع بنك اسرائيل ان تبلغ قيمة طباعة الاوراق المالية في الميزانية المقبلة ١٢ مليار دولار (٤٢) ، مما سيؤدي الى ضغوط تضخمية متزايدة · اما العوامل الخارجية الضرورية لنجاح السياسة الجديدة ، فهي اساسا توفر استثمارات واسعة ، ثم جذب رؤوس الاموال الاجنبية والاسرائيلية من الخارج · وكل ذلك غير مضمون الآن بسبب وضع اسرائيل السياسي والامني وقد اجمع معظم الخبراء الاقتصاديين في اسرائيل ، على ان سياسة الحكومة الاقتصادية الجديدة قد تنجح في حال عقد صلح بين اسرائيل والعرب ، اذ ستعيد الثقة الى نفوس الاسرائيليين ، وتخفض من النفقات العسكرية المتزايدة · كما ان التسوية السياسية قد تؤدي الى التعاون بين اسرائيل والعرب ، وفتح الاسواق العربية امام البضائع الاسرائيلية · وقد اعلن محافظ بنك اسرائيل ارنون غفني ان « بنك اسرائيل بدأ في وضع خطط منذ سنة ١٩٦٥ ، عندما طلبت وزيرة الخارجية آنذاك ، غولدة مائير ، تقريرا اوليا حول امكانات التطوير أيام السلم ·· وفي الآونة الاخيرة اهتم بذلك فريق من الخبراء ، بعد توقيع الاتفاق الجزئي مع مصر في ايلول ١٩٧٥ · أما الآن فقد طلب من قسم البحث عندنا اعداد خطة جديدة ومستحدثة بواسطة فريق من الخبراء الاقتصاديين حول المسألة الاسرائيلية ـ المصرية » (٤٣) · واوضح غفني الخطوط العامة لما تقترحه الخطة بقوله : « بالنسبة للصادرات تقترح الخطة دمج خبرتنا التكنولوجية مع الطاقة البشرية الواسعة في مصر ، من اجل انشاء صناعات مشتركة · وستبحث امكانية انتاج اجزاء مختلفة من الآليات هنا وهنالك ـ ثم تركيبها في معمل مشترك · وبعد ارتفاع مستوى المعيشة في مصر ، نتيجة لوضع السلام ، يمكن ان يستغل السوق المصري بشكل جيد لتصريف المنتوجات الصناعية الاسرائيلية · كذلك تقترح الخطة تطويرا زراعيا مشتركا لمناطق صحراوية ، وهو الموضوع الذي تملك فيه اسرائيل خبرة واسعة · وستشمل الخطة فصلا حول السياحة ··· » (٤٤) ·